

استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كألية لتنويع الصادرات ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة
قياسية (1980-2020).

**Using foreign direct investment as a mechanism to diversify exports and
achieve economic growth in Algeria econometric study from (1980- 2020)**

سحنون خيرة¹، فتان الطيب².

¹ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، khayra.sahnoune@univ-tlemcen.dz

² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، fettane26@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/10/31

تاريخ القبول: 2022/09/07

تاريخ الاستلام: 2022/07/01

ملخص:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في الاقتصاد العالمي، حيث أنه يساهم في تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التنوع في الصادرات للدول النامية، هذه الدراسة اختبرت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا للبيانات سنوية للفترة 1980-2020. باستخدام نموذج ARDL، وتشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فحسب المعاملات المقدرة فإن الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، بالمقابل الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا، وأكدت النتائج الأثر الإيجابي لكل من العوائد النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.
الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، تنويع اقتصادي، نمو اقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

تصنيف JEL: F21، F43، C51.

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) plays an important role in the world economy and has the potential to contribute towards accelerating the process of economic growth and export diversification in the developing countries; This paper examines the impact of Foreign Direct Investment (FDI) in economic growth in Algeria using annual dataset from the period 1980-2020, By using the ARDL approaches, the cointegration outcomes indicate a long-run relationship between study variables, The estimated coefficient show that open has negatively related to economic growth conversely the results indicate that FDI has a positive effect on economic growth, and the results confirm the presence of a positive effect of oil revenue and on government expenditure economic growth.

Keys words: Economic diversification; FDI; Co-integration; ARDL Economic growth.

JEL classification codes: E22; E24 ; C51

المؤلف المرسل: سحنون خيرة، الإيميل: khayra.sahnoune@univ-tlemcen.dz

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر سيف ذو حدين ، فمن ناحية يساهم في النمو الاقتصادي للدولة المضيفة ومن ناحية أخرى يولد هروب لرأس المال على المدى الطويل ، كما يؤثر سلبا على المؤسسات المحلية ، وهذا ما أشار إليه Hanson حيث توصل إلى ان الإيجابيات التي تعود على الدول المضيفة هي ضعيفة بالخصوص على مستوى الجزئي أي من حيث أثر المؤسسات الأجنبية على المؤسسات المحلية (Hanson، 2001) وهذا ما أكدته (GREENAWAY & HOLGER, 2003) حيث توصل إلى أن هذا الأثر جد سلبي ، غير أن الاستثمار الأجنبي يعتبر الأقوى والأسرع في تحقيق النمو للدول النامية والمتطورة على حد سواء وخير مثال على ذلك دولة الصين التي تعتبر الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لتقرير الأمم المتحدة 2020 و الهند أيضا التي أصبحت تنافس هذه الدول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية .

إن ميزة الاستثمار الأجنبي المباشر هو أنه يسهل انتقال المعرفة، موارد مالية، تكنولوجيا، كفاءات للبلد المضيف (bhasin, 2012). ومن بين الإيجابيات التي يقدمها الاستثمار الأجنبي هي أنه يحقق رفاهية للمجتمع، يخلق فرص العمل، ويحسن مستوى المعيشة ويخفف حدة الفقر (rugman & jonathan, 2011) .

تنصح أغلب المنظمات العالمية بما فيها البنك العالمي و الأمم المتحدة و oecd وعدد كبير من الباحثين بالتركيز على التنوع في الصادرات كونها تحقق استقرار الاقتصاد الكلي ، حيث نجد أن العديد من الدول النامية اعتمدت استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية لتنمية وتنوع الصادرات مثل باكستان ، كينيا كولمبيا وغيرها من الدول النامية ، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم أيضا في تطوير صادرات صناعية جديدة وهذا ما حققته الهند و بنغلادش وعليه كأحد الحلول للجزائر في تحقيق تنوع صادراتها والتخلص من التبعية النفطية ودفع عجلة النمو الاقتصادي هو استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ومما سبق قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى ساهمت الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في تنوع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي؟"

فرضيات الدراسة:

-تعد العوائد النفطية الدافع الأقوى للنمو الاقتصادي في الدولة.

-تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة

-درجة الانفتاح التجاري لها أثر كبير على تطوير الصادرات الغير نفطية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

1- أديبات الدراسة حول التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1 الدراسات السابقة.

تساهم دراسة ((alblescu, 2015) في البحث في تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لدول وسط وشرق أوروبا (CEE) حيث استخدم نظام GMM الذي يصحح مشكلات التجانس بين النمو والاستثمار خلال الفترة (2005-2012) وتوصل الى ان الاستثمار المباشر له تأثير على المدى الطويل على النمو الاقتصادي.

كما تهدف دراسة (مبروك و مكيد، 2021) الى معرفة ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الاقتصاد وأيضا دعم الناتج المحلي الإجمالي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) حيث اعتمدت الدراسة القياسية على نماذج Panel model وقد توصل الى ان المتغيرات في حالة تكامل مشترك على المدى الطويل وهذا يوضح وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

وتبحث (سيساني و مبروك، 2021) في دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الطرق الرئيسية في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الاتي للفجوة الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة (2000-2018) حيث أظهرت النتائج وجود علاقة توازنه طويلة الاجل وعلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي.

في دراسة ل (khan, Muhammad, Masood, gozsef, & judito, 2021) قدموا بحثا حول العلاقة بين تنويع الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة حالة الصين ، حيث تعتبر الصين ثاني وجهة الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2017 وفقا للتقرير الأمم المتحدة ، حيث ان هذه الاستثمارات الأجنبية الهائلة نجمت عنها صادرات كبيرة، استخدم الباحثون طريقة التكامل المتزامن المبطنة ARDL و نموذج الانحدار الذاتي الموجه VECM ، وحاولوا علاج الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية فمن خلال الجانب التطبيقي اختاروا المتغيرات التالية مؤشر تركيز الصادرات ، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام ، المتغيرات المؤسسية ، الاستثمار المحلي ، سعر الصرف ، ونمو الناتج الداخلي الخام وخصت الدراسة الفترة (1987- 2017) ، وخلصت النتائج إلى أن الاستثمارات الأجنبية أدت في تنويع في الصادرات الصينية وتقدير النموذج أشار إلى أن معامل تركيز الصادرات سالب ما يعني وجود علاقة عكسية ما بين تركيز الصادرات والاستثمارات الأجنبية في الصين وهذا ما يؤكد وجود علاقة طردية بين التنويع والاستثمار الأجنبية .وبطريقة أخرى يمكن أيضا للتنويع الصادرات أن يجلب رأس المال الأجنبي .

في دراسة أخرى خصت دولة نيجيريا لكل من الباحثين (D.F.Arawomo, oyelade, & Tella, 2014) وعنوت كالتالي " محددات التنويع الاقتصادي في نيجيريا ، هل من دور خاص للاستثمار الأجنبية ؟، عرفت نيجيريا بإنتاجها و تصديرها للمنتجات ذات الطابع الفلاحي وهذا قبل اكتشاف النفط سنة 1979 ، ونيجيريا مثلها مثل أي دولة نامية سعت إلى تطوير الصناعات و هذا يجلب الاستثمارات الأجنبية ، من خلال الدراسة التطبيقية التي خصت الفترة 1980-2012، وتم تحليل

مؤشر التنويع الصادرات الذي يأخذ القيم من 0 إلى 100 في نيجريا و أيضا الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستقطبة في الدولة و أما نموذج الدراسة فاعتمد على مؤشر تركيز الصادرات كمتغير تابع و الناتج الداخلي الخام ، الاستثمار الأجنبي ، الاستثمار المحلي ، سعر الصرف ، الموارد الأولية وبالتحديد إنتاج النفط ، الانفتاح التجاري ، الديمقراطية (المتغيرات المؤسساتية والحكومة، تم استخدام طريقة المعممة GMM وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية ما بين الاستثمار الأجنبية التنويع الاقتصادي وهذا لان أغلب الاستثمارات الأجنبية تخص قطاع النفط . في حين وجود علاقة إيجابية ما بين الاستثمار المحلي التنويع الاقتصادي وعليه خلص الباحثون إلى أن الاستثمارات المحلية تدعم التنويع الاقتصادي فيحين الاستثمار الأجنبي لا يشجع التنويع الاقتصادي. ناهيك عن الأثر السلبي للسعر الصرف والمتغيرات المؤسساتية.

قدم الباحثون (borensztein, José, & Jong, 1995) و آخرون بحثا حول كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي سنة 1995 من خلال هذه الدراسة قاموا لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لسلة من الدول ، مستخدمين بيانات للاستثمارات الأجنبية المستقطبة من الدول الصناعية إلى 69 دولة متطورة ، تم الاعتماد على الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع ، أما المتغيرات المستقلة فهي الاستثمار الأجنبي المباشر ، التكنولوجيا ، الرأسمال البشري وتوصلت النتائج إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي جد مهمة في نقل التكنولوجيا ، و تقدم أيضا دعما للنمو الاقتصادي أكبر من الاستثمار المحلي ، كما أن الاستثمارات الأجنبية تكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم أعلى من العتبة ، إذن الاستثمار الاجنبي يعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات المحلية في رفع معدل النمو الاقتصادي .

وفي دراسة ل: (القادر و على حسين، 2021) بعنوان قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الأردنية للمدة 1990-2018 ويهدف هذا البحث الى معرفة الأثر الذي يتركه الاستثمار الأجنبي في الصادرات السلعية للأردن للمدة (1990-2018) حيث استخدم منهجية التكامل المشترك ARDL واستخلص الى ان الاستثمار الأجنبي ذو تأثير إيجابي لكن بنسب منخفضة في الصادرات السلعية نظرا لغياب التنويع المطلوب في القاعدة الإنتاجية.

وقدمت دراسة ل (عبيد و بن البار، 2020) بحثا حول قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) وتم استخدام طريقة السلاسل الزمنية وتقدير نموذج التكامل المشترك ARDL وبينت النتائج عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي وأيضا عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر كألية للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

تلجأ مختلف الدول الى التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتمويل الدولي ويعد من أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي فهو وسيلة فعالة لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل نسبة البطالة وبالتالي المساهمة في الرفع من النمو الاقتصادي و قد عرفه (Hymer 1960) على انه: حركة دولية لرأس المال على المدى الطويل بحيث يراقب المستثمر مباشرة المؤسسة الأجنبية، و kogima 1982 عرفه على انه: التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي الى السيطرة على إدارة أرباح

عنوان المقال: استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كألية لتنويع الصادرات ودفع عجلة.....

المؤسسات الاعمال الأجنبية (عبود و بيري ، 2014) ويرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر "هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في المشروع هذا بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع من طرف المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك" (قحف، 1998) ومن خلال هذه التعاريف تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية في كونها المحرك الرئيسي للحياة الاقتصادية .

وقد أظهرت جل الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية في الاقتصادات الهشة والضعيفة هيكلها هي استثمارات في الصناعات الاستخراجية وتعد الجزائر من بين هذه الدول فبعد الاستقلال لم تمتلك الموارد المالية ولا التكنولوجيا وحتى الكفاءات اللازمة في مجال اكتشاف والتنقيب عن النفط، تكرير البترول وانتاجه مما دعى الى فتح المجال امام الاستثمارات الأجنبية سنة 1971م بعد القرار القاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعات البتروكيميائية على رؤوس الأموال الأجنبية (نزاري و هارون ، 2016)، ما أدى الى تركيز الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.

وبعد 1980 كانت الاستثمارات الأجنبية شبه منعدمة والسبب في ذلك راجع الى التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية فقد شغل القطاع الخاص في الجزائر حصة متواضعة وهذا راجع للنقص الواضح في القوانين التي تخص الاستثمارات الخاصة غير أن الدولة بدأت في تدارك الامر من خلال القانون 82/11 الذي أجاز للخوادم إنشاء شركات بشرط عدم تجاوز رأسمالها 30 مليون سنتيم جزائري، غير أن هذا القانون لم يحفز الاستثمارات الخاصة في الجزائر وأيضا لم تستطع جلب الدولة جلب استثمارات أجنبية وبقية هذه الاستثمارات محصورة في مجال المحروقات. وفي بداية التسعينات تميزت هذه المرحلة بانعدام الاستثمارات الأجنبية نظرا للوضع المتأزم الذي مرت به الجزائر في تلك الفترة من حروب أهلية و عدم استقرار سياسي و أمام هذا كله كان على الدولة النهوض بالقطاع الخاص للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد و الخروج من تبعية المحروقات فقد قدمت عدت مزايا مالية وجبائيه من خلال قانون 1993 للمستثمرين دون التمييز ما بين المقيمين و غير المقيمين (حسين، 2009) حيث أنه قبل سنة 1992 لم يسمح للشركات الأجنبية القيام بعمليات الإنتاج لحسابهم الخاص بل عن طريق الاستفادة من عقود الشراكة من مؤسسة سونطراك (يحي، 2009) ، ومن سنة 1996 الى 2000 رجعت الاستثمارات المباشرة للجزائر و لكن أغلبها توجهت نحو قطاع المحروقات مما يعني أن الجزائر لم تستطع أن تجذب استثمارات أجنبية في قطاعات أخرى تمكنها من التحرر من التبعية النفطية .وبصدور القانون رقم 2000/03 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، فقد تم فتح هذا القطاع للمنافسة فمن بين الشركات التي استثمرت في الجزائر هي مجموعة أوراسكوم المصرية ، حسب تقرير للأمم المتحدة للتجارة unctad احتلت الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية سنة 2002 (unctad) وكانت أغلبها في قطاع المحروقات أو قطاع الاتصالات.

ويجدر الإشارة إلى التعديلات التي قام بها المشرع الجزائري بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و 2010 التي من شأنها تقييد الاستثمار الأجنبي بالقاعدة (49%-51%) سواء في إطار الشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية أو في حالة خصوصية المؤسسات العمومية وهي نفس القاعدة التي تطبق في حالة إنجاز الاستثمارات من قبل المتعاملين الأجانب. وبموجب هذا

القانون لم يعد بإمكان المستثمر الأجنبي القيام بمشروع بمفرده أو بالاشتراك مع مستثمر أجنبي آخر (فضيلة و سمايلي، 2017) إضافة الى التأثير السلبي للقاعدة (49%-51%) في استقطاب الاستثمارات الأجنبية تراجع هذه الأخيرة بعد سنة 2010 كما تراجعت في الدول العربية على حد سواء لسبب غياب الاستقرار السياسي في هذه الفترة التي عرفت بالربيع العربي.

حسب تقرير الأمم المتحدة 2020 (الاونكتاد، 2020) تراجعت الاستثمارات الأجنبية في العالم خلال الآونة الأخيرة بسبب جائحة كورونا ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بنسبة تصل الى 40% في 2020 عن قيمتها التي بلغت 1.5 ترليون دولار في 2019 فحسب تقرير البنك الدولي تراجعت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ب 0.8 من الناتج الإجمالي المحلي (الدولي، 2019).

وفي محاولة للجزائر لتنويع اقتصادها لجأت الى الاستثمار في عدة مجالات خارج قطاع المحروقات نذكر منها:

- مجال الاتصالات (شركة أوراسكوم المصرية
- خصصت شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية
- الزراعة الغذائية
- الصيدلة
- مشروع تحلية مياه البحر (مؤسسة اسبانية)
- أشغال البنية التحتية (الطريق السيار شرق-غرب)
- الخدمات (بنك البركة السعودي، بنك العربي البحريني
- قطاع صناعة السيارات.

2- الدراسة القياسية.

2-1. إطار الدراسة القياسية.

2-1-1: التعريف بنموذج ومتغيرات الدراسة:

من خلال الدراسة القياسية سنحاول معالجة الإشكالية التي تتمحور حول إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق تنوع الصادرات وزيادة النمو الاقتصادي في الجزائر ولأجل الإجابة على هذه الإشكالية سنقوم بمعالجة النموذج التالي :

$$CPIB = OPEN + Oil + IDE + GOV + \epsilon_t$$

مع ϵ_t يمثل معامل الخطأ

تم استخدام المتغيرات التالية:

OPEN : الانفتاح التجاري : وهو يقارن بين إجمالي الصادرات و الواردات والناتج المحلي الخام، وفق المعادلة التالية :

$$OPEN = (X + M) / PIB * 100$$

عنوان المقال: استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كألية لتنويع الصادرات ودفع عجلة.....

Oil: عوائد النفط : هي الأرباح أو الفائدة المحققة من النفط وهي تحسب من خلال الفرق بين قيمة أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والتكلفة الإجمالية للإنتاج.

CPIB : نمو الناتج الداخلي الخام وهو المعدل السنوي لنسبة نمو الناتج الداخلي الخام

IDE : الاستثمار الأجنبي المباشر

GOV : الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام

2-1-2 مصادر البيانات: Sources of Data

تم الحصول على البيانات من المصادر المتمثلة في المؤسسات الدولية كالبنك العالمي (World Bank data base) وبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة (UNCTAD STAT) ، والبيانات هي سنوية من الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2020.

3-1-2 منهجية الدراسة:

سيتم من خلال الدراسة القياسية استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL تم اختيار هذه الطريقة كونها تتميز عن الطرق التقليدية المستخدمة في اختبار التكامل المتزامن بمزايا عديدة حيث يمكن تطبيقها سواء كانت متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى أو عند الفرق الأول أو عندما تكون درجة الاستقرار غير موحدة لكل متغيرات الدراسة , كما ان نتائج تطبيق طريقة ARDL تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس باقي اختبارات التكامل المتزامن التي تتطلب عدد مشاهدات كبير حتى تكون النتائج ذات كفاءة ، ويميزه أيضا أنه يساعد على تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصر معا في الوقت نفسه .

2-2 نتائج الدراسة القياسية.

1-2-2 اختبار الإستقرارية.

نستعمل في هذه المرحلة اختبار ADF (Dickey & Fuller, 1981, p. 1072) لوجود الجذر الأحادي الذي يعد من أكفء الاختبارات لاختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، و له القدرة على تحديد نوع عدم الاستقرار إن كانت من مسار TS أو DS ، وهو يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO):

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (1) \text{ النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad (2) \text{ النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t \quad (3) \text{ النموذج}$$

وباستقرار المتغيرات يتم الحكم على ذلك من خلال المقارنة بين القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة:

اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية: $H_0: 1 \neq \phi_j$

الفرضية البديلة: $H_1: |\phi_j| < 1$

بحيث يكون القرار الإحصائي كالاتي:

- إذا كانت $t_{\text{tab}} < t_{\text{øj}}$ أو الاحتمال أكبر من 0,05: نقبل الفرضية العدمية (H_0): أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، و ذلك لوجود جذر أحادي.

- إذا كانت $t_{\text{tab}} > t_{\text{øj}}$ أو الاحتمال أصغر من 0,05: نرفض الفرضية العدمية (H_0): أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، و بالتالي فهي مستقرة.

جدول 1. إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج اختبار ADF

المتغيرات	الاحتمالات عند المستوى	الاحتمالات عند الفرق الأول
PIB	0.2001	0.0000
OPEN	0.8467	0.0000
OIL	0.2157	0.0000
IDE	0.0793	0.0000
GOV	0.2482	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى Level لأن T المحسوبة أكبر من T الجدولية والاحتمالات أكبر من 5%، لهذا قمنا بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وخلصنا إلى أن السلاسل الزمنية مستقرة حيث كانت قيم T المحسوبة أصغر من T الجدولية والاحتمالات أصغر من 5% لكل المتغيرات المدروسة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H_0): أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول. وعليه بما أن السلاسل كلها مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) فإن شرط التكامل المتزامن قد تحقق أي بمعنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى وفيما يلي سنقوم باختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباينة ARDL.

2-2-2 اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) باستخدام منهج ARDL:

لاختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وباقي متغيرات الدراسة سنقوم بتطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) حتى نتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سنقوم مقارنة قيمة F المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم F الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية.

الجدول 2. إختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test)

ARDL Bounds Test

Sample: 1984 2020

Included observations: 37

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.459668	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر : من مخرجات برنامج 9 eviews

من خلال الجدول 2 نلاحظ ان القيمة الإحصائية ل F (5.459668) أكبر من الحدود العليا عند نسب معنوية (1 % ، 2,5%، 5%، 10%) وعليه نرفض الفرضية العدمية وبالتالي يوجد تكامل متزامن ، أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

2-2-3 تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL:

من خلال ما توصلنا إليه سابقا توجد علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، وعليه سنقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بواسطة نموذج ARDL.

تقدير العلاقة طويلة الأجل: من خلال الجدول 3 الموالي يتضح ما يلي:

- وجود علاقة طردية ما بين الاستثمارات الأجنبية و النمو الاقتصادي وإن كانت القيمة ضئيلة أو شبه منعدمة إلا أنها تحمل الإشارة الموجبة وتقدر (0,0007) وهذا ما يتوافق مع ما توصل إليه نزارى وطاهر (2016) بحيث هذه القيمة الضئيلة تعود إلى تدبب الاستثمارات الأجنبية خلال فترة الدراسة مع العلم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة كانت جد ضعيفة إن لم نقل منعدمة خلال الثمانينات من القرن الماضي بسبب التوجه الاشتراكي للدولة هذا على غرار سنوات التسعينيات المعروفة بالعيشية السوداء للجزائر التي كان من المستحيل أن تستقطب الدولة خلالها استثمارات أجنبية مباشرة ، كما يجدر الإشارة إلى القاعدة (49/51) التي كانت بمثابة الفزاعة للمستثمرين الأجانب والتي أقرتها الدولة سنة 2009-2010 كل هذه العوامل وغيرها من غياب البنية التحتية الملائمة وغياب الاستقرار السياسي في الجزائر لسنوات عديدة ناهيك عن سنوات الربيع العربي

- حيث سجلت الدول العربية تراجعاً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ما بعد سنة 2011 أدى إلى هذه النتيجة والتي هي ضعف مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للدولة .
- وجود علاقة طردية ما بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي وتعتبر قيمة هي الأكبر في النموذج ما يدل ان العامل الأساسي الذي يساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر هو العوائد النفطية وتعتبر هذه النتيجة غير مفاجئة لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي لازال يعتمد على الدخل الوحيد وهو العوائد النفطية.
- وجود علاقة عكسية وإن كانت تقول إلى الصفر ما بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي وتعود هذه النتيجة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية في الجزائر (غياب الجودة والسعر المناسب في المنتجات الجزائرية مما يرقى بها إلى التصدير) زيادة على هذا كون الجزائر لازالت تعتمد على الحواجز الجمركية ونظام الحصص وغيرها من أساليب التقييد وعدم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، رغم الإصلاحات في سياسات تحرير التجارة الخارجية وبالحصوص بعد سنة 1994 حيث قامت بإلغاء جميع القيود على التصدير باستثناء المنتجات الاستراتيجية و سلع ذات الأهمية التاريخية (تحرير التجارة كانت ضمن شروط صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون) إلا أنها عجزت على فتح الأسواق أمام منتجاتها المحلية (سلع غير نفطية).
- وجود علاقة طردية مع الإنفاق الحكومي إذ ان زيادة الإنفاق الحكومي ب 1% يساهم في زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 1,98 وحدة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الجدول 3. تقدير العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	0.000729	0.003201	0.227628	0.8227
OIL	2.339221	0.970003	2.411562	0.0275
OPEN	-0.000467	0.000174	-2.693776	0.0154
GOV	1.983458	1.175760	1.686957	0.1099
C	-57.706366	30.973036	-1.863116	0.0798

المصدر: من مخرجات برنامج Eviwes 9

2-2-4 تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب حيث قدرت قيمته ب (-0.734069) و معنوي أيضا (0.0000) ، وهذا ما يؤكد علاقة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة ، وهذا يعني أن قوة الإرجاع نحو التوازن تقدر ب 1,36 سنة ، بمعنى أن 73,4% من الاختلالات قصيرة الأجل في النمو الاقتصادي في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات المفسرة (العوائد النفطية و الاستثمار الأجنبي و الانفتاح التجاري و الإنفاق الحكومي).

عنوان المقال: استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كألية لتنويع الصادرات ودفع عجلة.....

ويجدر الإشارة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت 0.768526 ومنه فإن المتغيرات المختارة تفسر الظاهرة بنسبة 76% وهذا يدل أن الاستثمارات الأجنبية والعوائد النفطية والانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي تغسر 76% من تغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي والباقي يعزى إلى متغيرات أخرى لم تتناولها في النموذج على سبيل الذكر لا الحصر كاستقرار السياسي ومعدل التضخم والمتغيرات المؤسسية والاستثمار المحلي، وغيرها....

الجدول 4. تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPIB(-1))	-0.422587	0.136558	-3.094555	0.0066
D(CPIB(-2))	-0.586201	0.137668	-4.258085	0.0005
D(IDE)	0.001754	0.000597	2.936060	0.0092
D(IDE(-1))	0.003055	0.000751	4.067572	0.0008
D(IDE(-2))	0.002623	0.000656	3.996679	0.0009
D(OIL)	0.468653	0.159945	2.930093	0.0093
D(OIL(-1))	-0.708557	0.209600	-3.380517	0.0036
D(OPEN)	-0.000239	0.000057	-4.232389	0.0006
D(OPEN(-1))	-0.000029	0.000054	-0.533053	0.6009
D(OPEN(-2))	-0.000232	0.000046	-5.057114	0.0001
D(OPEN(-3))	-0.000091	0.000043	-2.113511	0.0496
D(GOV)	-0.911085	0.300656	-3.030323	0.0076
D(GOV(-1))	-0.495606	0.368480	-1.345001	0.1963
D(GOV(-2))	-0.345909	0.239460	-1.444541	0.1668
CointEq(-1)	-0.734069	0.112743	-6.510969	0.0000

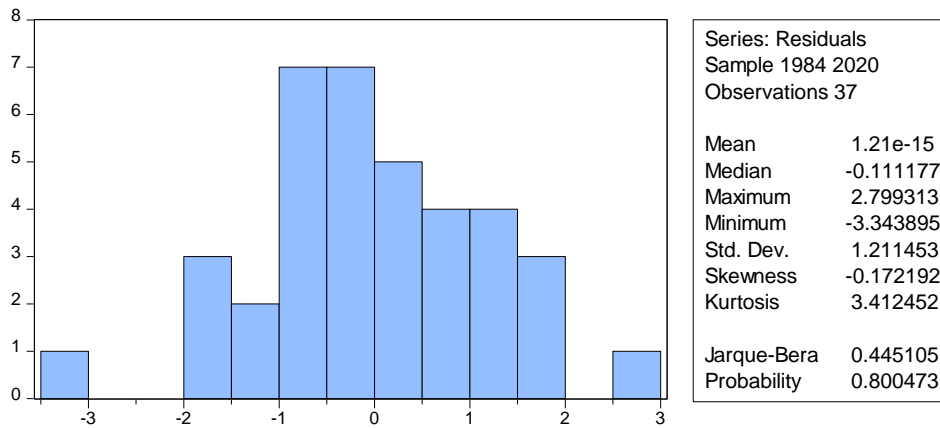
المصدر : من مخرجات برنامج **eviwes9**

2-2-5 اختبار صلاحية النموذج:

- اختبار **Jarque - Bera**:

يظهر من الشكل 1 أن القيمة الإحصائية لإختبار التوزيع الطبيعي هي 0,80 وهي أكبر من 5% ، وبالتالي بواقى النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً ، وبالتالي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل 1. اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

- اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج : من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء سنقوم باختبار Serial Correlation LM Test Breusch-Godfrey للإرتباط الذاتي ، حيث بلغت قيمة الاختبار (0.131698) باحتمال أكبر من 5% (0.8776) كما يوضحه الجدول رقم 5 ، وهذا يشير إلى قبول الفرضية العدمية التي نفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر .

الجدول 5. اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.131698	Prob. F(2,15)	0.8776
Obs*R-squared	0.638499	Prob. Chi-Square(2)	0.7267

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

- تجانس ثبات تباين البواقي (الأخطاء) النموذج: سننعمد على إختبار (ARCH) الذي تبين من خلاله أن الإحتمال أكبر من 5% كما يبينه الجدول التالي، وهذا يعزز قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ وبالتالي النموذج لا يعني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول 6. إختبار تجانس ثبات تباين البواقي

Heteroskedasticity Test : ARCH

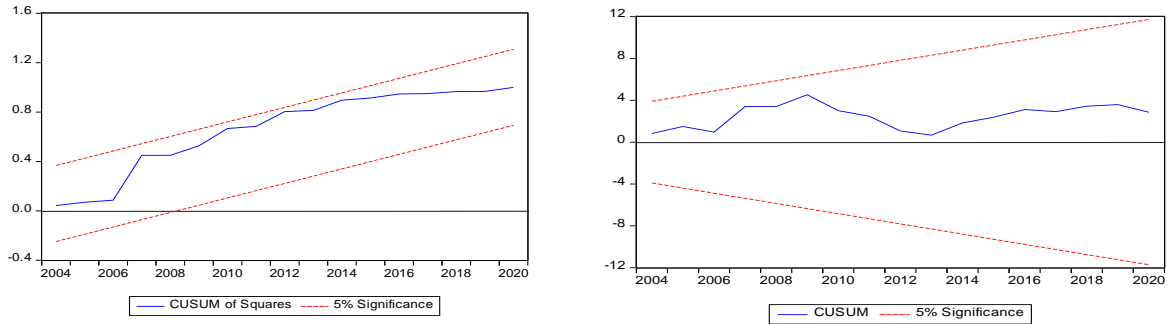
F-statistic	0.373087	Prob. F(1,34)	0.5454
Obs*R-squared	0.390745	Prob. Chi-Square(1)	0.5319

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

عنوان المقال: استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كألية لتنويع الصادرات ودفع عجلة.....

- إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج : لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين وهما : اختبار المجموع التراكمي للبوياقي المعاوذة CUSUM و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البوياقي المعاوذة CUSUM OF SQUARES ، من أجل التأكد من سكون النموذج يجب أن يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، وعندها يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلومات المقدرة هي مستقرة ، واتضح من الشكل رقم (2) أن النموذج يمتاز بالثبات و السكون .

الشكل 2 . إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الاختبارات الأخيرة اتضح ان النموذج المستخدم لا يعاني من مشاكل قياسية و بالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المتحصل عليها والتي تلخص حول أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي والسبب راجع إلى ضعف في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وعليه على الدولة الجزائرية العمل على تهيئة المناخ المناسب لجلب الاستثمارات وهذا من خلال استحداث البنية التحتية اللازمة (طرق ، موانئ ومطارات وفقا للمقاييس العالمية) ، مراجعة القوانين التي تخص الاستثمارات الخاصة وبالخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يتناسب مع تطلعات المستثمر الأجنبي، تحقيق استقرار سياسي في الدولة وهذا بالتحديد ما غاب عن دولة الجزائر لفترة طويلة وعديدة، ومراجعة النظام الجبائي لجلب الاستثمارات الأجنبية أهمية كبيرة و منفعة أكبر تعود على الاقتصاد الجزائري كون أن الجزائر لم تستطيع تحقيق تنويع في صادراتها والخروج من التبعية النفطية ، و رجوعا إلى أكثر الاقتصاديات نموا و تطورا في العالم نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية و الصين أيضا تحتل المراتب الأولى حيث ساهمت هذه الاستثمارات في تحقيق تنويع في الصادرات لهذه الدول و عليه على الدولة الجزائرية أن تحدد حدود هذه الدول .

خاتمة:

عالج موضوعنا الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا إن اغلب الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مست قطاع المحروقات و قليل فقط الذي خص القطاعات الأخرى كقطاع الخدمات و الاتصالات مما لم يساهم في تنويع في صادرات الدولة إن الهدف الرئيسي من جلب الاستثمارات الأجنبية هو تحقيق التنويع الاقتصادي و التحرر من التبعية النفطية في الجزائر زيادة على هذا ، إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تقليص البطالة

ونقل التكنولوجيا إلى الدولة، وقد تبين من خلال الدراسة أن له أثر على النمو الاقتصادي أيضا فقد تبين أن كل من العوائد النفطية والإنفاق الحكومي لهما آثار إيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في حين الانفتاح التجاري كان له أثر سلبي وإن كان شبه منعدم على النمو الاقتصادي في الجزائر .

قائمة المراجع باللغة العربية:

- الاونكتاد، م. ا. (2020). *تقرير الاستثمار العالمي 2020 بعد الجائحة الرسائل الرئيسية و عرض عام*. الامم المتحدة.
- القادر، س. ع. & ، على حسين، ف. (2021). *قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات الاردنية للمدة 1990-2018* *مجلة الادارة و الاقتصاد*. 91-120, (10), 37 ,
- حسين، ن. ب. (2009). *تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر*. *مجلة العلوم الانسانية و بحوث اقتصادية*. 59 ,
- سيساني، م. & ، مبروك، ك. (2021). *العلاقة التوازنية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة و التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية بين 2000-2018 باستخدام منهجية ARDL*. *مجلة العلوم الانسانية*. 907-893, (01), 08 ,
- عبد السلام أبو قحف. (1998). *مقدمة في إدارة الاعمال الدولية*. مصر: مكتبة الاشعاع الفنية .
- عبود، ز. & ، بيري، ن. (2014). *محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر ، تونس و المغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996-2012)*. *رؤى اقتصادية*. 62-43, (07),
- فضيلة، ب. & ، سمايلي، ن. (2017). *تقييم تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة 2005-2015*. *مجلة جديد الاقتصاد*. 45, (12),
- مبروك، ك. & ، مكيد، ع. (2021). *دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تنوع مصادر الدخل الوطني دراسة قياسية لدول الشرق الاوسط و شمال افريقيا 1990-2018*. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*. 216-197, (01), 12 ,
- ميلود بو عبيد، و أمجد بن البار. (2020). *قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018*. *مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية*، 14(03)، 141-160.
- نزاري، ر. & ، هارون، ا. (2016). *أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الاختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة*. *ardl.مجلة العلوم الانسانية*. 506, (44),
- يجي، س. (2009). *تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر*. *مجلة العلوم الانسانية الاقتصادية*. 95 ,
- البنك الدولي. (2019). *مجموعة البنك الدولي*. تم الاسترداد من بيانات البنك الدولي:

[view=chart&https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ](https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ)

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- albлесcu, c. t. (2015). Do foreign direct and portfolio investment Affect long- term Economic growth in central and eastern europe. *procedia Economics and finance*(23), 507-512.
- bhasin, N. (2012). Foreign Direct Investment in india :policies, condition and procedures . New century publication.

borensztein, E., José, d., & Jong, w. (1995). how does foreign direct investment Affect Economic growth? *NBERworking paper*, 1-22.

D.F.Arawomo, oyelade, A., & Tella, A. (2014). DETERMINANTS OF export diversification in Nigeria: any special role for foreign direct investment (FDI)? *journal of economics and business research*(02), 21-33.

Dickey, D., & Fuller, W. (1981). Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root. *Econometrica*, 49(01).

GREENAWAY, D., & HOLGER, G. (2003). Much ado about Nothing? do domestic firms really benefit from foreign direct investment ? *Globalisation and Labour Markets Programme*(944), 1-34.

Hanson, G. H. (2001). "Should Countries Promote Foreign Direct Investment? *G-24 Discussion Paper*(09).

khan, h., Muhammad, a., Masood, a., gozsef, p., & judito, o. (2021). the nexus between export diversification and foreign direct investment: Empirical Evidence from china. *Montenegrin journal of Economic*, 17(02), 121-134.

rugman, A. M., & jonathan, p. (2011). multinationals and development. yale university press.